خمسون الفاً منهم يتلقون الدعم ومليون ينتظرون الفرج!

المعاقون بين تناسي السلطات .. وتذكر الجمعيات الوهمية

مهند الليلي
تصوير / سمير هادي

تركت الحروب التي خاضها النظام الساقط الكثير من الندوب على وجوه المجتمع، منها الظاهرة ومنها ندوب مازالت شرائح كثيرة تعانيها، ظواهر مأساوية لم تجد لها طريقاً الى الظهور وتعريف العالم بها بسبب طغيان ملفات عراقية اخرى عليها، ومن بين تلك الندوب بل الجروح النازفة بصمت ظاهرة انتشار المعاقين في العراق الى الحد الذي وصل عددهم الى (المليون) حسب احصائيات الجمعيات الخاصة بهم المعاقون يحاولون الاندماج في مجتمعهم ويكونون جزءاً فاعلاً فيه ولكن هل ينجحون ؟

تجارة اسمها المجتمع المدني!

وعلى الرغم من حالة الانفتاح التي اصابت المجتمع العراقي منذ نحو سنتين وانتشار العشرات بل المئات من المنظمات والهيئات المستقلة التي تعد جزءاً مهماً من منظمات المجتمع المدني الا ان بعضاً من تلك المنظمات تاجرت بقضية هؤلاء المعاقين واتخذت منها مادة دسمة للربح على حساب معاناتهم ومآسيهم ..

يقول السيد محمد صالح عمر (٥٠ عاماً) الذي فقد إحدى ساقيه في الحرب العراقية - الايرانية:

لقد سمعنا عن الكثير من تلك المنظمات الإنسانية التي دعت المعاقين وذوي الحاجات الخاصة لمراجعتها من اجل توفير فرصة عمل لهم و قطعة ارض سكنية او ما شابه ذلك، وعندما راجعنا تلك الجمعيات تبين لنا بعد فترة اننا كنا ضحايا عمليات نصب واحتيال من قبل اشخاص لم يجدوا ما يتاجرون به الا معاناتنا، ففي منطقة الخضراء سمعنا عن جمعية تعنى بشؤون المعاقين وبعد ان راجعنا الجمعية قاموا باصدار هويات خاصة بنا مقابل مبلغ ثلاثة الاف دينار ووعدونا بتوزيع قطع اراض سكنية لنا وبعد فترة قاموا بأخذ مبلغ ٢٥ الف دينار منا لتسهيل اجراءات تسجيل الاراضي السكنية كما كانوا يقولون لنا غير اننا وبعد تلك المبالغ التي قدمناها وجدنا ان الجمعية (الانسانية) اختفت ولم يعد لها أي وجود!!

كم عددهم ؟

يقول (محمد العبيدي) عضو جمعية المعاقين العراقية: لا توجد إحصائية دقيقة بشأن عدد المعاقين العراقيين، غير ان نسبتهم تبلغ من بين ذوي الاحتياجات الخاصة نحو سبعين بالمئة، اغلبهم تعرضوا للألغام او عمليات عسكرية مشابهة ، كما لا توجد احصائيات دقيقة بشأن عدد الذين تعرضوا للإعاقة في العامين الأخيرين من احتلال العراق، جمعية المعاقين العراقيين هي الوحيدة الان التي تتولى رعاية شؤون المعاقين، غير انها تعاني هي الاخرى (إعاقة) في جزء كبير من عملها بسبب عدم وجود تنسيق او دعم حكومي يقابل او يناسب ما تحتاج اليه تلك الشريحة المهمة .

وما ان تسير في شوارع بغداد حتى تشاهد الكثير من هؤلاء الذين فقدوا احد اطرافهم سواء في حرب الثمانينيات مع ايران ام في الحروب التي اعقبتها، بعضهم امتهن الاستجداء في الشوارع بسبب عدم وجود دور وجمعيات لرعاية مثل هذه الحالات في حين اصر آخرون على ان يعملوا بأي شكل من الأشكال من اجل إعالة عوائلهم لانهم يرفضون المنة كما يقول (صبري حسن عبد) الذي فقد ساقه اليسرى خلال حرب عام ١٩٩١ وامتهن بيع السكائر على احد الأرصفة في منطقة الاسكان ويضيف : لا اقبل ان اعيش عالة على احد، الراتب الذي خصصته لنا الحكومة لا يكفي لمعيشة اسبوع واحد، لا احد يهتم بنا، وبعد سقوط النظام كنا نمني النفس بان نجد رعاية حكومية اسوة بالموظفين والعاملين والمتقاعدين الذين قد تحسنت رواتبهم ، غير ان شيئاً من ذلك لم يحصل، بل ان بعضنا اصبح متهماً لأنه فقد جزءاً من أطرافه في الحروب السابقة.. وكأن الامر (٦٪) فقط كان بأيدينا!!

جمعية المعاقين العراقية تقدم خدماتها ومعوناتها لعدد من هؤلاء المعاقين غير ان هذا العدد لا يتجاوز الخمسين الف معاق من مجموع يقدر بمليون معاق ينتشرون في كل المدن العراقية، كما يقول السيد موفق الخفاجي رئيس الجمعية، ويضيف: اننا نقدم خدماتنا ورعايتنا حالات العوق الجسدي والتخلف العقلي وحتى المنغولي، اضافة لضحايا الحرب ومخلفاتها، وتمنحهم رواتب شهرية، بلغ عدد الذين شملتهم رعاية الجمعية نحو ٥٥ الف معاق، ولدينا فروع في المحافظات كافة عدا محافظات كردستان حيث توجد هناك منظمة (روشت) التي بدأنا الاتصال معها من اجل تنسيق الجهود.

ويؤكد السيد الخفاجي ان الجمعية لاتطالب السلطات والمنظمات الإنسانية بان تقدم لها الكماليات.. بل اننا نريد ان نوفر للمعاقين الحد الأدنى من الضروريات والأساسيات من مسكن ملائم الى راتب شهري يعيل المعاق وعائلته الى كراسي متحركة وما شابه.

الارهاب زاد الطين بلة!

المعاقون في العراق مشكلة اخرى من مشكلات عقود طوال عاشها العراق في ظل حروب وحصارات غير ان ما هو اكبر من تلك المشكلة هو ان اعداد المعاقين في العراق ترتفع سنوياً وليس ذلك فحسب، بل ترتفع يومياً فالاوضاع الامنية المتردية وانتشار السيارات المفخخة والعبوات الناسفة في العديد من المدن والشوارع اضافة الى انتشار مخلفات الحروب، كل ذلك يشكل خطراً يومياً يهدد المواطنين، فمن يتعداه القتل فان شبح الاعاقة لا بد من ان يكون متربصاً به.

في اروقة محاكم الموصل

اجراءات تفتيش الحقائب تشعل حربا بين المحامين والشرطة القضائية

أثار البيان الذي أصدرته مؤخراً (الهيئة التنسيقية العليا لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في الموصل) الذي دعت فيه المحامين إلى الإضراب ثلاثة أيام احتجاجا على سوء معاملة الشرطة القضائية للمحامين لغطاً كبيراً في غرف المحامين وأروقة محاكم إستئناف منطقة نينوى لأنه وضع الجميع مجدداً أمام الواقع الذي آلت إليه مهنة المحاماة في المدينة وضرورة إيجاد سبل تعيد للمحامي بريقه وللقضاء عموما هيبته .

الموصل / مكتب المدى / نوزت شمدين

وبين مؤيد ورافض لفكرة الإضراب خرجت نقابة المحامين عن صمتها وأصدرت بيانا مضاداً شديد اللهجة استغربت فيه السكوت الطويل للهيئة صاحبة البيان عن الخروقات التي تجري بشكل يومي ضد أبناء المدينة المسالمين في بيوتهم ومساجدهم وجامعاتهم، واعتبرت البيان الداعي للإضراب غير حامل لأي صفة قانونية لأنه صادر عن جهة غير مخولة بذلك، وذهب بيان النقابة المطول إلى أبعد من ذلك عندما شكك بوجود هيئة التنسيق أصلا وطالب القائمين عليها أن تزود النقابة بنسخة من نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي معتبرة الأمر برمته مجرد مزايدة كلامية على نقابة المحامين .

بيان الهيئة تجاوز على مهامنا

سألنا منتدب غرفة محامي الموصل الأستاذ عز الدين الدولة عن حقيقة الإساءات التي يتعرض إليها المحامون في محاكم الموصل على أيدي منتسبي الشرطة القضائية، وعن دعوة الهيئة التنسيقية للإضراب .

- بداية لابد من الإشارة إلى أن الأمر قد أخذ أبعاداً لا يحتملها الموضوع، فمسألة تفتيش حقائب المحامين في مدخل المحكمة ليست انتقاصا من مكانة المحامي أو غيره وإنما هو إجراء لحماية الجميع تحقيقاً للأمن والأمان، أما إذا حدثت مشكلة ما هنا أو هناك بسبب ذلك فلا يستدعي هذا بأي حال من الأحوال اللجوء إلى أساليب تؤدي بالنتيجة إلى تفريق الصفوف في وقت نحن فيه بأمس الحاجة إلى التكاتف والتعاضد من اجل أن نمارس دورنا المصيري في إرساء دعائم العدل في هذا الزمن الصعب . إضافة إلى ذلك نحن الجهة الوحيدة المسؤولة تجاه المحامين ولن نتوانى أبداً في الدفاع عن حقوقهم إذا ما رأينا أن هناك من يحاول بطريقة أو بأخرى الإساءة إليهم . وكان الأجدى بهذه الهيئة أن تلجأ إلينا أو إلى رئاسة الاستئناف بروح يسودها التعاون والمحبة بدلاً من التجاوز على مهامنا وتعليق البيانات على جدران المحاكم دون علمنا أو أذن من رئاسة الاستئناف.

الشرطة القضائية : نحن نؤدي واجبنا

عند بوابة المحاكم التقينا بالملازم (أ . س) . سألناه عن آلية عمل الشرطة القضائية . ودورها في إرساء دعائم الأمن داخل دار العدالة.

هنالك مدخلان للمحاكم الأول رئيس يفتش عنده الجميع دون استثناء سواء أكانوا موظفين أم محامين أم مراجعين ولدينا تعليمات مشددة بمنع دخول الأسلحة أو الهواتف المحمولة المزودة بكاميرات . إذ نتسلمها من الشخص الداخل ونحتفظ بها لحين خروجه . أما المدخل الثاني المؤدي إلى قاعات المحاكم فهنالك بوابتان الأولى للمحامين وهم يدخلونها من دون أي تفتيش أما الثانية فمخصصة للمراجعين ويتم تفتيشهم مجددا هناك . والعملية بمجملها تنصب في مصلحة الناس داخل المحاكم فنحن نضمن لهم الأمن ونحرص على أن يقوم الجميع بواجباتهم من دون عائق . وبالمحصلة فنحن نؤدي واجبنا لكن مع ذلك فان البعض يعد ذلك تجاوزا عليهم .

المحاماة تسير نحو مصير مجهول ..!

المحامي (باسم العبادي) قال أنه يؤيد الدعوة إلى الإضراب وكان على المحامين أن يفعلوا ذلك منذ زمن طويل فالمهنة تسير نحو مصير مجهول بسبب ضعف دور النقابة التي تقف على الدوام بموقف المتفرج إزاء التجاوزات التي تحدث باستمرار ضد المحامين، فعلى سبيل المثال وقبل أيام قليلة لجأت إلى غرفة النقابة على أثر تعرضي لتهجم من قبل أحد رجال الشرطة عند مدخل محاكم الموصل وتلفظه على المحامين بألفاظ معيبة وأمام جمع من الناس، لكن الذي حدث أن المنتدب لم يأخذ الأمر على محمل الجد أو بالأحرى لم يكن بيده شيء ليفعله وانتهى الأمر دون أي تحرك رادع ضد هذا الشرطي الذي سيستمر هو وغيره في الإساءة إلى بقية الزملاء وقد يتفاقم الوضع مستقبلاً ليشمل قضاة المحاكم أيضاً .

اراء

المحامي (وقاص اسعد) كان له رأي مغاير حيث أثنى على دور رجال الشرطة القضائية الحاسم في حماية حرمة المحاكم من العابثين بأمنها والانعكاس الإيجابي لذلك على سير العمل فيها دون المساس بكرامة المحامي أو الانتقاص من مكانته، وقال أنه يتقبل فكرة تفتيشه ويضع حقيبته تحت تصرف الشرطة القضائية باعتبار المحامي قدوة لباقي أبناء المجتمع وان عليه الالتزام بالقوانين أكثر من غيره، وضرب مثالاً على مخاطر انفلات الرقابة الأمنية داخل المحكمة عندما قام شخص قبل عدة أشهر بفتح النار على متهم كان قد خرج للتو من قاعة محكمة الجنايات فأرداه قتيلا وسط ذهول الجميع .

المحامي محمد يونس أكد أن المحامي الجيد هو الذي يفرض وجوده واحترامه في كل مكان، وأن واجب المكلفين بحماية المحكمة ينحصر في منع إدخال السلاح أو أي شيء آخر من شأنه زعزعة الأمن داخل هذا الحرم وليس من حقهم بأية حال التعرض للمحامين بأي شيء يخدش كرامتهم . وقال أنه سيمتثل لرغبة الأغلبية من زملائه إن هم قرروا اتخاذ موقف ما تجاه المسئ أيا كان.

أما المحامية (سناء أحمد) فقالت أنها تفضل اللجوء إلى خيار الإضراب لأمور أكثر أهمية وبإجماع المحامين وهي لن تقوم بذلك لمجرد أن جهة ما، لاتعرفها، علقت بيانا على أحد الجدران، واضافت : ارى أن بوسع أعضاء نقابة المحامين القيام بدور يؤكدون من خلاله انهم جديرون بالثقة التي أولاهم اياها المحامون عندما انتخبوهم بدلاً من الاكتفاء بإصدار البيانات المضادة.

تحت الضوء

حواسم للأفكار والكلمات!

حسام مصطفى

بعضهم يرسم بالكلمات، كما الراحل نزار قباني، وبعضهم الاخر يسطو على الكلمات وكما في اللغة الجنائية.. قتل مع سبق الاصرار والترصد يحدث السطو على الأفكار في بعض الأحيان مع سبق الاصرار والترصد ايضاً. نموذج هنا من النوع الثاني واعني به السطو الفكري والثقافي وهو حالة شائعة في مجتمعات لا يتمتع فيها المواطن الا بأقل حقوقه وسعيد الحظ من يعرف "القلة" من حقوقه .

اثار انتباهي وانا أتابع تقريراً عن أزمة الكهرباء في إحدى الفضائيات العراقية، ان البرنامج استند الى تحقيق منشور في احدى الصحف العراقية مع التقدم في قراءة التحقيق، شحذت ذاكرتي المتعبة، لتدلني اخيراً، الى ان التحقيق المعني، منشور قبل مدة ليست بعيدة في صحيفتنا (المدى) وها هو الان ينسب الى صحيفة اخرى و(صحفي) اخر. وبعد ان تحريت عن هذه السرقة أتضح لي فعلاً، ان هذا التحقيق تم نقله حرفياً من الألف الى الياء، كما يقال من جريدة (المدى) مع فارق (بسيط جداً!) هو تغيير اسم الكاتب !! واستكمالاً للقصة، ذهب الصحفي الأصلي الى مسؤول قسم التحقيقات في الصحيفة (الناقلة) وتم تسوية الامر عن طريق الوعود .

لكن الأكثر اثارة في هذه الحكاية- وفي ظل قبول الكثير من الغرائب في حياتنا اليومية - ان الصحفي الناقل زار جريدة (المدى) وفي جعبته تحقيقان آخران - امعاناً في الاثم- من دون ان يعرفه احد شخصياً. وشاءت ظروف العمل ان يطلع الصحفي الأصلي على هذين الموضوعين فأكد مندهشاً، انه صاحب هذه الكلمات وان هذا الاسم هو نفسه الذي "حقق" سرقة تحقيق الكهرباء.

شخصياً سألت صاحب تحقيق الكهرباء الاصلي ان كان بينه وبين هذا الشخص عداوة او قضية شخصية بحيث ان الاخير راح يلاحق تحقيقاتك من دون كلل!

فاجاب - بل أكد -انه لا يعرفه شخصياً بل ان تحرياته عن هذا الشخص او صلته الى حقيقة، ان هذا الناقل يبذل جهداً - يساعده الله عليه- في نقل المقالات نصاً- احترافاً للمهنة!- من بعض الصحف بعد مرور زمن عليها، ولا يفعل شيئاً غير استبدال الاسم. وعلى هذا المنوال مرت عشرات المقالات والتحقيقات الى مختلف الصحف وتسلم المكافآت عنها من دون ان يرمش له جفن!

هذه عينة اكتشفتها بالمصادفة، فماذا بشأن غير المكتشف. وماذا بشأن "الصحفي" (الذكي!) الذي يجري بعض التعديلات البسيطة، ويطبع اسمه على مادة ليست له ؟ بل ماذا بشأن الذي يستولي على أفكار الأعمدة الصحفية، ويعيد كتابتها بطريقة رديئة، تحت سمع وبصر من يقبل ومن لا يقبل!

ماذا بشأن من يفتح كتاباً، لم يعد موجوداً في ذاكرة القراء "لينقش" موضوعاً يذهب الى الصفحات الفكرية والثقافية وغيرها من الصفحات ؟

و(ينفتح) هذا النقاش نفسه حين يقرأ اسمه لأنه بكل بساطة لا يقرأ المقال، بسبب معرفته الحقيقة، وحقيقة المرجعية الفكرية او السياسية " لمقاله" المنشور والادهى من ذلك ان يوزع اعداداً من الصحيفة التي فيها اسمه الى اصدقائه بعد ان يشتريها من "حلال" ماله !

ولا ادري ان كان مثل هذا الطراز من البشر، يسأل نفسه حين يختلي بها: هل انا حقاً كاتب او صحفي ؟

وهل يستمر مثل هذا الوضع الى الأبد؟ الن تعرضني المصادفة ذات يوم- وفعلت في موقف حرج لا ينفع فيه تبرير او كذب؟

لو سلمنا بمبررات الخطأ. فكيف نسلم بهذا الاصرار، إصرار قريب من دائرة الخطر والكشف والتعرية!!

والى ان نستطيع اصدار قانون خاص بحماية حقوق التأليف والكتابة، فاننا سنبقى نتفرج على حواسم من طراز اخر، يصولون بجهود الاخرين فكرياً ومادياً. ولن افاجأ وانا ارى هذه الفقرة او هذا العمود في صحيفة اخرى، تحت اسم من استهواه تحقيق ازمة الكهرباء او غيره!